عناوين نظرية لتعاون كويتي – عراقي طموح خلال زيارة مصطفى الكاظمي للكويت

رئيس الوزراء العراقي يواصل نحت صورة رجل الدولة المقبول داخليا وخارجيا

الحكومة العراقية الراغبة في إرساء علاقات مختلفة مع بلدان الإقليم عنوانها التوازن وتبادل المنافع تجد نفسها أسيرة عوائق سياسية واقتصادية وأمنية تقيّد طموحاتها رغم النشاط غير المعهود لدبلوماسية رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي زار الكويت وأعاد طرح العناوين الكبيرة للتعاون والتنسيق بين البلدين في انتظار توفّر الآليات الضرورية والظروف الملائمة لتحويل تلك العناوين النظرية إلى واقع عملي.

تعاون منشود تحول دونه عوامل ضاغطة على الطرفين

الكويت – وسّع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي دائرة حراكه الكثيف والمتزايد بشكل ملحوظ مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقرّر أن تجري في بلاده بعد أقل من شهر إلى خارج حدود العراق، حيث قام الأحد بزيارة إلى الكويت أجرى خلالها مباحثات مع الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح شملت "العلاقات الثنائية بين البلدين" وتطرّقت إلى "أبرز القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر مستجدات الأوضاع في المنطقة".

ومثّلت إعادة صياغة العلاقات الخارجية للعراق لاسيما مع بلدان الجوار وإعادة تنشيط دور الدبلوماسية العراقية عنصرا قارّا في الخطاب السياسي للكاظمي منذ توليه قيادة المرحلة الانتقالية التي بدأت مع تنحي سلفه عادل عبدالمهدي عن رئاسة الوزراء سنة 2019، ويُفترض أن تنتهي بتشكيل حكومة جديدة إثر الانتخابات المبكّرة التي ستجري في العاشر من شهر أكتوبر القادم.

عبدالكريم الكندري

نحمل الحكومة مسؤولية إسقاط التعويضات عن العراق

ورغم أن الكاظمي غير مرشّح للانتخابات لا شخصيا ولا حزبيا ولا من خلال دعمه لأي جهة مرشّحة، إلاّ أنّ مطّلعين على الشأن العراقي لا يستبعدون رغبته في مواصلة قيادة السلطة التنفيذية بعد الانتخابات بتكليف من القوى السياسية التي ستكسبها وبدفع من القوى الإقليمية والدولية ذات التأثير في المشهد السياسي العراقي وتحديدا إيران والولايات المتّحدة.

ويرى البعض أنّ الهدف ممّا يقوم به الرجل من حراك كثيف داخلي وخارجي في هذه المرحلة بالذات هو استكمال نحت صورة رجل الدولة المؤهّل لمواصلة قيادة البلاد والمقبول داخليا وإقليميا ودوليا.

وقال الكاظمي إنّ حكومة بلاده تعمل لجعل العراق نقطة التقاء وحوار. وورد في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي أنّه جرى خلال لقائه بأمير الكويت "بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها للوصول إلى مرحلة متقدمة من التكامل وتعزيز التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والاستثمار والصناعة والتجارة وغيرها".

واعتبر أنّ "ما تواجهه المنطقة من تحديات بدءا من جائحة كورونا مرورا بالظروف الاقتصادية الصعبة والتوترات الإقليمية وغيرها يجعلنا أكثر إيمانا بضرورة أن نتعاضد وأن نرفع مستوى التنسيق بين بلدينا".

وذكّر بأن بلاده "تستضيف نهاية الشهر الحالي قادة دول الجوار العراقي والإقليمي في مؤتمر بغداد"، معربا عن رغبة "العراق في مشاركة دولة الكويت على أعلى المستويات".

ووفق المكتب الإعلامي للكاظمي فقد أكدّ أمير الكويت أن بلاده "ستظل مساندا للعراق وحكومته في مواجهة الكثير من التحديات ومشاركة في

تذليل العقبات من أجل تعزيز أفضل العلاقات وبما يضمن مصالح شعبي البلدين".

وتطرّق الكاظمي أيضا للموعد الانتخابي الذي ينتظره العراق، قائلا إنّ البلد على موعد مع انتخابات مبكرة وإن الحكومة ملتزمة وعازمة على إجرائها في موعدها المقرر وتمت تهيئة جميع الإجراءات اللاّزمة من أجل انتخابات نزيهة في أجواء ملائمة.

وبحسب مصادر سياسية واكبت زيارة الكاظمي إلى الكويت، فإنّ عناوين الزيارة المعلنة في الخطاب الرسمي لكل من الطرفين الكويتي والعراقي جاءت عامّة ومعبّرة عن أمنيات أكثر مما هي معبّرة عن مشاريع مستندة لمخطّطات تنفيذية.

وعزت المصادر ذلك إلى وجود عوائق موضوعية تمنع إرساء العراق لتعاون فعّال مع مختلف دول الجوار، وهو ما ظهر بالفعل إثر مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي احتضنته الكويت في فبراير 2018 بمشاركة العشرات من الدول التي صدرت عنها تعهدات بقيمة ثلاثين مليار دولار على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات تقدم لبغداد لإعادة بناء ما دمرته الحرب ضد تنظيم داعش. ورغم أنّ بغداد كانت تأمل قبل المؤتمر في الحصول على تعهدات تساوي ضعفي ما تمّ الحصول إليه، فإنّ شيئا من مخرجات المؤتمر لم ينفذ إلى حدّ.

ويرجع نفور المستثمرين من العراق وتعثّر عدّة محاولات لإرساء تعاون اقتصادي فعّال بين البلد وبلدان محيطه المباشر مثل السعودية إلى وضعه الأمني غير المستقرّ، وأيضا إلى وجود مناخ سياسي غير مشجّع في ظل هيمنة أحزاب طائفية وفصائل مسلّحة شديدة الارتباط بإيران على مقاليد السلطة في العراق وعملها المستمرّ على إضعاف علاقاته الإقليمية خدمة للنفوذ الإيراني المهيمن.

وتهتمّ الكويت باستقرار العراق وترغب في وجود حكومة قوية تلجم الميليشيات المسلّحة التي كثيرا ما وجّهت سهام نقدها واتهاماتها للكويت، بينما تتطلّع بغداد للاستفادة ماليا واقتصاديا من علاقتها مع الجانب الكويتي وهو مطلب لا يمكن تحقيقه في الوقت الحالي نظرا للصعوبات المالية التي تمرّ بها الكويت جرّاء تذبذب أسعار النفط وتبعات جائحة كورونا.

وترفض جهات كويتية بشكل قطعي منح العراق أي امتيازات مالية من قبل التنازل عما تبقى من تعويضات مفروضة أمميا على العراق بسبب غزوه الكويت في تسعينات القرن الماضي.

وفي هذا السياق شدد النائب عبدالكريم الكندري على أن أي تنازل عن التعويضات التي أقرتها الأمم المتحدة على العراق لمصلحة الكويت ستتحمل مسؤوليته حكومة الشيخ صباح الخالد التي "تدعي عجز الميزانية".

وذكّر الكندري بأنّه وجه سؤالا برلمانيا بتاريخ الرابع عشر من مارس الماضي عن صحة المعلومات التي تفيد بأن العراق يسعى لإسقاط التعويضات المتبقية عليه لصالح الكويت والتي تقدر بمليارين، مشيرا إلى أنّ الإجابة عن سؤاله كانت بالنفي.

وفي غياب النتائج العملية الواضحة لزيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الكويت تظل نتائجها معنوية اعتبارية إلى حدّ بعيد باعتبارها جزءا من محاولات التأسيس لعلاقات عراقية جديدة مع المحيط الإقليمي، والعربي على وجه التحديد، باتّجاه التخفيف من حدّة الارتهان للعلاقة مع إيران. أما على صعيد شخصي فالزيارة تخدم الطموحات السياسية للكاظمي إذ تكرّس صورته كرجل للوفاق قادر على مسك المعادلة الإقليمية الضاغطة على العراق من مختلف أطرافها.

القصف التركي يواصل حصد أرواح المدنيين في العراق

أربيل (العراق) – قتل مدنيان عراقيان الأحد في قصف تركي لمناطق حدودية فيما كانا يقومان بالسياحة في قضاء زاخو في كردستان العراق.

وجاء ذلك بعد أيام من مقتل ثمانية أشخاص في قصف تركي لمستشفى في سنجار غربي مدينة الموصل مركز محافظة نينوى شمالي العراق بسبب استقبال المستشفى لعنصر في حزب العمال الكردستاني جرح في قصف تركي مماثل كان استهدف سيارة وسط المدينة وقتل فيه ثلاثة مقاتلين إيزيديين في الفوج 80 في الحشد الشعبي العراقي.

وتجري عمليات القصف في إطار عملية عسكرية تركية في المناطق الحدودية لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من الجبال في شمال العراق قواعد خلفية له يشن منها هجمات ضد القوات التركية.

وقال فرهاد محمود مدير ناحية باتيفا حيث حصل القصف في مؤتمر صحافي إنّ "سائحين عراقيين قتلا جراء القصف التركي في ناحية باتيفا في قضاء زاخو، يبلغ أحدهما من العمر أربعين عاما والآخر 26 عاما."

وأضاف أن "السائحين من مدينة الموصل وتوجها إلى مناطق سياحية بعد نقاط العبور الخاصة بقوات الأسايش (قوات الأمن الداخلي الكردية) وعلى ما يبدو وصلا الى المناطق التي تعتبر محظورة أمنيا وتعرضا للقصف التركي".

وأخليت العديد من القرى الحدودية من سكانها بسبب تضرر المنازل فيها من القصف التركي الذي تسبب أيضا بإحراق بساتين وأراض زراعية لاسيما منذ بدء عملية "مخلب البرق" التركية في 23 أبريل الماضي.

ونفى الرئيس التركي رجب طيّب إردوغان السبت الماضي أن تكون الغارة الجوّية التركيّة التي أودت الثلاثاء بحياة ثمانية أشخاص قد استهدفت مستشفى، قائلاً إنّها أصابت قاعدة لمجموعة متمرّدة تابعة لحزب العمّال الكردستاني.

الانتقالي الجنوبي مستبقا حراك غروندبرغ: لا تنازل عن دولة جنوب اليمن

عدن (اليمن) – استبق المجلس الانتقالي الجنوبي المتبنّي لقضية استعادة دولة جنوب اليمن استئناف الحراك الدولي والأممي الهادف لإعادة تنشيط جهود السلام في البلد ليعيد طرح قضيّته كجزء أساسي من أي جهود هادفة لحلحلة الصراع سلميا.

مؤمنون بحتمية عودة دولة الجنوب

وقال هاني بن بريك نائب رئيس هيئة رئاسة المجلس إن "استقلال جنوب البلاد وحصوله على عضوية كاملة في المنظمات الدولية أمر لا عدول عنه".

وجاء ذلك في وقت تتّجه فيه أنظار الأطراف المعنية بالملف اليمني نحو الدبلوماسي السويدي هانز غروندبرغ الذي عيّن حديثا مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتّحدة إلى اليمن ليخلف في تلك المهمّة الدبلوماسي البريطاني مارتن غريفيث الذي كان قد تلقى بدوره مطالبات المجلس الانتقالي بترسيم قضية استقلال الجنوب على خارطة تحرّكاته على مسار السلام في اليمن.

وأضاف بن بريك عبر موقعه على تويتر أنّ "قضية استقلال الجنوب وقيام دولته الفدرالية الجديدة وعودته للمجتمع الدولي عضوا في كل المنظمات الدولية قضية مصيرية للشعب الجنوبي".

وتابع "لا رجوع عن ذلك ولا حل نهائيا لمشاكل اليمن إلا بذلك"، مؤكّدا أنّ المجلس "الانتقالي بقيادة الرئيس عيدروس الزبيدي يحمل هذا المشروع ويحمل السلام للشمال ولكل دول المنطقة".

وسبق للزبيدي أن التقى في أفريل الماضي بغريفيث في العاصمة الإماراتية أبوظبي وعبّر له عن جاهزية المجلس للانخراط بشكل جاد في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، مشدّدا على أنّ حلول الصراع تتوقف على معالجة أسبابه المتجذّرة منذ العام 1994، ومعتبرا أن الواقع على الأرض يتطلب صياغة مبادرة أممية لمفاوضات واقعية وجادة لمعالجة الصراع الجنوبي – الشمالي.

وفي تأكيد للمنحى المعبّر عنه من قبل قيادة المجلس قال منصور صالح نائب رئيس الدائرة الإعلامية للانتقالي الجنوبي إن ما جاء في تصريحات بن بريك يصب في اتجاه "تأكيد تمسك الانتقالي ومن خلفه شعب الجنوب بهدف الاستقلال وبناء الدولة الفدرالية المنشودة وهو هدف قدم لأجله شعبنا الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين".

وأضاف متحدّثا لوكالة سبوتنيك الروسية "أن نائب الرئيس أرسل من خلال هذه التصريحات رسائل مهمة طالما حرص المجلس على إيصالها للعالم، وهي رغبة الجنوبيين في عودة دولتهم للمجتمع الدولي كعضو في كل المنظمات الدولية وكدولة شريك مع العالم في النضال من أجل السلام، والحرية ومكافحة الإرهاب والتطرف بكل صوره وأشكاله".

ويتوقّع المجلس الانتقالي أن تكون المرحلة القادمة مرحلة تسوية سياسية للصراع في اليمن مدعومة بإرادة دولية وقد تكتسب صفة الإلزام عبر تمريرها عن طريق مجلس الأمن الدولي. واستباقا لأي حلول لا تأخذ في الاعتبار قضية الجنوب وتهمّش دور المجلس شرعت قيادة الأخير في محاولة الترويج للقضية دوليا وشرحها لقوى فاعلة في الهيئات والمنظمات الأممية.

منصور صالح

دولة الجنوب آتية والأجدر اختصار الوقت وتقليل التكلفة

ولهذا الغرض قام رئيس المجلس مطلع السنة الجارية بزيارة رسمية إلى العاصمة الروسية موسكو حيث أجرى مباحثات حول الشأن اليمني مع عدد من المسؤولين في الدولة الروسية.

وأكّد صالح أنّ "تصريحات وتحركات المجلس الانتقالي وقيادته ليست موجهة ضد أحد بقدر ما هي تأكيد على حتمية انتصار قضية شعبنا وإنهاء الاحتلال"، معربا عن أمله في أن "تلتقط كل القوى المؤثرة في الساحة اليمنية وكذا الأشقاء في الإقليم وكل مكونات المجتمع الدولي تلك الإشارات والرسائل وتدرك أهمية اختصار الوقت والتقليل من تكلفة استعادة الجنوبيين لدولتهم فهي آتية بلا ريب، ولا تراجع عن هذا الهدف ونأمل ألا نكون مضطرين لتقديم المزيد من التضحيات في سبيل ذلك بسبب إصرار وتعنت القوى اليمنية المصرة على إبقاء احتلالها للجنوب تحت مسمى الوحدة التي لم تعد موجودة إلا في الإعلام".

وتظهر صرامة خطاب المجلس وكذلك المصطلحات المستخدمة فيه من قبيل الحديث عن "احتلال" شمالي لجنوب اليمن أنّ انتماء المجلس الانتقالي لمعسكر الشرعية اليمنية التي يقودها عبدربه منصور هادي كرئيس للجمهورية اليمنية بمختلف مناطقها وعلى امتداد جغرافيتها مسألة تكتيكية ظرفية، الأمر الذي يفسّر شدة الخلافات بين المجلس والشرعية والتي استعصت عن الحلّ رغم الجهود السعودية التي بذلت على مدى السنتين الماضيتين لتقريب الهوّة بين الطرفين من دون جدوى.